

## ملخص لكلمة المنسق الخاص للأمم المتحدة في لبنان

### الاجتماع الشهري لجمعية تجار بيروت

### "المشهد الاقتصادي في لبنان من منظور الأمم المتحدة"

01 كانون الأول 2015

#### المقدمة

شكراً لك سيد شماس لإعطائي فرصة الحديث اليوم. إنه لمن دواعي سروري أن أكون بين العديد من أصحاب المصالح الرئيسيين في الاقتصاد اللبناني، والذين يقودون إمكاناته المستقبلية. في عملي كمنسق خاص، لا أتابع فقط التطورات السياسية في لبنان، لكن أيضاً أتابع حالة الاقتصاد، الوضع الإنساني، التطلعات المستقبلية للتنمية. طبعاً أنها كلها أجزاء من الكل، واقع معقد.

لقد طلبت مني تبادل وجهة نظري حول الاقتصاد اللبناني وضمن هذا، الوقائع التي تواجه القطاع الخاص. وأود بشكل خاص مناقشة دور القطاع الخاص في تعزيز التنمية على المدى الطويل، وخصوصاً ما نرغب أن نطلق عليه اسم "التنمية الشاملة". وأصبح الإدماج الاقتصادي مسألة حيوية على نحو متزايد للبنان في ظل الاضطرابات الإقليمية السائدة. ومسألة الإدماج أصبحت مسألة إستقرار بشكل متزايد ومسألة اعتدال في مواجهة مد التطرف.

النمو الشامل يجب أن يحقق بالتكاتف بين القطاعين العام والخاص كترجمة لعلاقة تعزز الطرفين. وهذا كان بشكل دائم تحدياً عالمياً، وتحدياً محلياً للبنان نفسه.

#### الاقتصاد اللبناني و التحديات التي تواجه القطاع الخاص

باعتباره مفترق طرق بين الشرق والغرب، احتل لبنان لفترة طويلة مكانة مميزة كمركز تجاري ومالي إقليمي. في السنوات الـ 25 التي تلت نهاية الحرب الأهلية، شهدت البلاد فترات نمو اقتصادي

مستدام – ساخنة في بعض الأحيان – وتحسن مستمر في المؤشرات الإجتماعية بما في ذلك ما يتعلق بالنساء والفتيات.

حتى في السنوات التي تلت الأزمة المالية عام 2008 والتي كان أيضاً لها تأثير على الاقتصاد العالمي، استمر لبنان في النمو حتى الوصول إلى مستويات تدعو للحسد من دولٍ غربية، والعديد من دول الجوار. أنتم في القطاع الخاص قد لعبتم دور القيادة في هذا النجاح ما بعد الحرب.

اليوم، بنية الاقتصاد اللبناني، مع 70-80 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي تتركز على قطاع الخدمات المتصلة على الصعيد العالمي (المصارف، التأمين، السياحة والضيافة)، تماثل بذلك أحد أكثر الدول تقدماً في العالم، بما في ذلك الولايات المتحدة وبريطانيا. لديها مخزون آمن من احتياطات النقد الأجنبية – حوالي الـ 40 بليون \$، اي ما يعادل الناتج المحلي الإجمالي السنوي - الذي يمكن أن يساهم في تكوين درع واقٍ للاقتصاد في حالة الصدمات الاقتصادية المفاجئة. القطاع المصرفي يبقى مرناً.

والآن، تحديات صعبة تواجه القطاع الخاص في لبنان. والاقتصاد في تباطؤ ملحوظ في الـ 3 سنوات الأخيرة، مع معدل نمو 0 ٪ متوقع لهذا العام من قبل البنك المركزي، حيث تشكّل هذه النسبة أدنى مستوى منذ حرب عام 2006.

انخفض مبيع العقارات منذ العام الماضي، وقلّ الطلب على تصاريح البناء. الاقتراض التجاري، من الشركات الصغيرة والمتوسطة خاصّة، قد انخفض بنسبة لا تقل عن 30٪ خلال عام 2015، والناس ينفقوا أقل بـ 10٪ على السلع والخدمات. كل الواردات والصادرات قد انخفضت. للسنة الثالثة على التوالي، يعتمد استقرار الاقتصاد على برامج التحفيز الضخمة من البنك المركزي.

يمكن أن ننسب جزء كبير من هذا التدهور إلى السياق الإقليمي: من أحد جوانب عدم الاستقرار الإقليمي هو أن (المستثمرين يخافونها ويذهبون بعيداً)، ليس فقط من لبنان، لكن أيضاً من هذه المنطقة الإقليمية ككل – في السنتين الأخيرتين، الاستثمار العالمي الأجنبي المباشر اتجه عموماً بعيداً عن الشرق الأوسط نحو أماكن أكثر ترسخاً وخالية من الريبة، نحو الأسواق (الأكثر قابلية للتنبؤ

بمصيورها) في آسيا وأمريكا اللاتينية. ومع تضاعف نسبة البطالة في لبنان منذ عام 2011، قلَّ ميل المستهلكون إلى الاقتراض، والإنفاق، مقارنة بما كانت عليه في الفترة السابقة للأزمة.

لقد تفاقم الوضع بسبب انهيار المؤسسات العامة وآليات صنع القرار، والتعثّر الفعلي في جدول الأعمال التشريعي خلال 2015. هذا قد أذى لبنان اقتصادياً وسياسياً. ويؤدي سمعة لبنان دولياً. كما تعلمون، أنا والأمين العام، ومجلس الأمن، وأعضاء مجموعة الدعم الدولي من أجل لبنان، نناجي باستمرار وبأعلى صوت زعماء لبنان لانتهاء الجمود المؤسسي، خاصةً بانتخاب رئيس جديد في أقرب وقت ممكن. وهذا يساعد كثيراً لاستعادة ثقة المستثمرين، والمقترضين، والمستهلكين في لبنان.

على أي حال، لا يمكننا أن ننسب كل المشاكل إلى الأزمة الإقليمية الراهنة وامتداداتها إلى لبنان. الاقتصاد هنا يعاني أيضاً من التحديات المزمنة، التي وبحسب ما أعتقد أنها تحتاج إلى تسليط النظر إليها أكثر عن كثب:

- تفاوت الأوضاع الاقتصادية بين المناطق هو بشكل طبيعي خطير، مع حوالي 80% من الناتج الاقتصادي مرتكز في منطقة بيروت. وهذا ما يفسر لنا عدم المساواة في توزيع فرص التجارة والعمل في البلاد.
- الغالبية العظمى من الشركات اللبنانية – ما يفوق 95% - هي مشاريع صغيرة ومتوسطة. ولأنهم كذلك، (المشاريع الصغيرة والمتوسطة) تظل عرضة للخطر في مناخ اقتصادي مريب، كالذي نشهده اليوم.
- على الرغم من حيويته، لكن مناخ الأعمال في لبنان ليس متساهلاً خاصة وأنه من بين 189 بلداً في مؤشر البنك الدولي حول سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، لبنان حالياً يحتل المركز 123.

## بناء الشراكة

منذ عام 1990 كان هناك إجماع عالمي متنام بأن، مع الشراكات الصحيحة والأطر المناسبة، يمكن للقطاعات الخاصة والعامة أن تعمل معا لتحقيق نتائج فعالة، وبمنفعة متبادلة. سأدرج مثالين على ذلك:

- الاتفاق العالمي للأمم المتحدة الذي كان بقيادة الأمين العام للأمم المتحدة حينها عام 1999، يضم حالياً 8000 شركة قد وافقت طواعياً على المعايير الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، وعلى ظروف عمل عادلة و حماية البيئة. 47 كيان لبناني يعد جزء منها، بما فيها بنك لبنان والمهجر، الذي يرفع هذا الحدث اليوم.
- منذ عام 2006، وقّعت 1200 شركة استثمار على نظام أساسي يتضمن مبادئ للاستثمار المسؤول، مدعومة من الأمم المتحدة، مما عزز المسؤوليات البيئية والاجتماعية لتلك الشركات لتحقيق "تجانس أكبر بين المستثمرين وأهداف أوسع للمجتمع"

ما هو الدور الذي يمكن للقطاع الخاص أن يلعبه في إطار التنمية الشاملة هنا؟

- ابحثوا عن فرص للتجارة خارج منطقة بيروت لمحاولة توزيع الفوائد الاقتصادية بشكل أكثر توازناً في الأجزاء الأكثر فقراً من البلاد.
- لقد زرت طرابلس منذ بضعة أيام، كلاً من المدينة والمرافأ تملكان إمكانات اقتصادية هائلة للتنمية وخلق فرص عمل.
  - الزراعة: ورد مؤخراً تقرير صادر عن بنك المتوسط يقول أن لبنان يحقق بامتياز احتياجاته الغذائية الوطنية عن طريق الاستيراد من الخارج. لكن تحسب نسبة الزراعة المحلية ب6% فقط من الناتج المحلي في لبنان.

- انظروا مجدداً إلى للاجئين: يمكننا مقارنة ذلك بتقييم البنك الدولي الذي رأى أن السوريين الذين فروا من الحرب يمكن أن يصبحوا ثروة اقتصادية إذا تلقوا استثماراً كافياً.
- التكتاف في مواجهة الفساد.
- التعرف أكثر على الوسائل المالية المتاحة لكم، و إذا أردتم تأثيراً اجتماعياً أكبر في عملكم، بما في ذلك تعزيز المساواة بين الجنسين في مقر العمل، أو الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة والصناعات والتكنولوجيا (النظيفة).
- البحث عن مزيد من الدعم التقني المتاح عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة الأغذية والزراعة ومكاتب الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في بيروت، وكذلك عبر الإنترنت على موقع الاتفاق العالمي للامم المتحدة حول فرص الاستثمار المسؤول، الشراكات و(سيناريوهات) النجاح التي قد تكون مفيدة للبنان.